

أهمية وفوائد مادة "مبادئ التعامل مع السنة النبوية" دراسة وتدریساً ضمن مقررات كليات الدراسات الإسلامية في الجامعات

د. سيد عبد الماجد العُوري

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور
samghouri@gmail.com

ملخص البحث

للتعامل مع نصوص السنة المطهرة، ولإدراك معانيها السنيّة، ومعرفة مقاصدها الشريفة؛ لا بُدَّ من حُسن الفهم لها، الذي هو مطلوبٌ في كلِّ شيءٍ قبل البدءِ في أيِّ عملٍ من الأعمال حتى يكون السيرُ فيه على بصيرةٍ؛ ولا سيما ما يخصّ بالدين وشريعته. ولقد وضع بعض علماء الحديث المعاصرين جملةً حسنةً من الضوابط المهمة والمبادئ الأساسية للتوصل لفهم السنة النبوية فهماً حسناً، وإنَّ الوقوف عليها يبسّر للدارسين للسنة النبوية في فهمها فهماً سليماً مُوافقاً لفهم أئمة الحديث وجهابذته. ونظراً لأهمية ذلك فقد أدخلت بعض أقسام القرآن والسنة في الجامعات الماليزية مادةً جديدةً في مقرراتها الدراسية باسم "مبادئ التعامل مع السنة النبوية"، لتكوّن تلك المادة لدى الطلاب قدرةً على التعامل مع السنة تعاملًا صحيحاً. وهذا البحث يتناول التعريف بهذه المادة الجديدة المقررة في المناهج الدراسية، ويذكر أهمية تدريسها للطلاب، ويبرز أهمّ الفوائد والثمرات الحاصلة لهم بدراستها.

1. مقدمة البحث:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه وأشرف مُرسله، محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الخيرة، وأصحابه البررة أجمعين، ومن تبعهم بإحسان، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فقد تعرّضت السنة النبوية قديماً وحديثاً لهجماتٍ كثيرةٍ تسببت بالتشكيك في صحتها وصلاحتها، وأحد أسباب ذلك قلّة فهم الناس لها، فالفهمُ نعمةٌ عظيمةٌ من نعم الله عزّ وجلّ علينا، وقال الإمام ابن قيم الجوزية (ت751هـ): "صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبداً بعد الإسلام أفضل ولا أجلّ منهما، بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما، وبهما يأمّن العبدُ طريقَ المغضوبِ عليهم الذين فسد قصدُهم، وطريق الضالّين الذين فسد فهمُهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت أفهامهم وقصودهم، وهم أهل الصراط المستقيم الذين أمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطهم في كلِّ صلاةٍ.

وصحة الفهم نورٌ يقذفه الله في قلب العبد، يميّز به بين الصحيح والفساد، والحقّ والباطل، والهدى والضلال، والعَيِّ والرّشاد، ويمدّه حُسن القصد، وتحريّ الحقّ، وتقوى

الرَّبِّ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَيَقْطَعُ مَادَّتَهُ اتِّبَاعُ الْهَوَى، وَإِيثار الدُّنْيَا، وَطَلَبُ مَحْمَدَةَ الْخَلْقِ، وَتَرْكُ التَّقْوَى"¹.

فالفهم الصحيح لما نُقِلَ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ومعرفة مراده، هي الغاية من نقل السنّة ودراستها، إذ به يتمكّن المكلف من العمل وَفَقَ ما قَصَدَهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ.

ولذلك لا بُدَّ من تدريس تلك الضوابط والمبادئ للطلاب في كليات الدراسات الإسلامية، والتي تُعِينُهُمْ على حسن التَّعَامُلِ مع السنّة النبوية والفهم لها، ولهذه المادة الدراسية أهمية كبرى وفوائد جُليّ، كما سأُحَدِّثُ عنها فيما يأتي من المباحث.

2. المبحث الأول: أهمّ الكتب التي أُلْفِتْ في تعريف الضوابط والمبادئ في التعامل مع السنّة النبوية:

لم يُفرد أحدٌ من العلماء القدامى كتاباً بالتأليف في هذا الموضوع لعدم حاجة إليه؛ لأن العصور التي عاشوها لم تكن فيها تيسيراً وتبسيطاً في المقرّرات الدراسية مثلما يُوجَدُ فيها اليوم، إذ كانوا يدرسون فيُدْرَسون أمهات الكتب وأصولها في كل علم من العلوم النقلية والعقلية، بينما اليوم فقد انحصرت تدريسها في كثير من الجامعات على الكتب المختصرة والميسرة في تلك العلوم، فأصبحت الحاجة ماسّةً إلى أفراد كتبٍ بالتأليف في بعض الموضوعات تقرّب الطلاب من استيعابها، ويحسن لديهم فهمها، ومن الكتب التي ظهرت في هذا العصر في تحسين الفهم للسنّة النبوية كتاب "كيف نتعامل مع السنة النبوية؟ للعلامة الفقيه الداعية المفكّر الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، الذي ألفه بطلب من "المعهد العالمي للفكر الإسلامي" في أمريكا، بعد الضجّة التي أحدثها كتاب أستاذه المفكّر الداعية الشيخ محمد الغزالي (ت1416هـ) المسمّى بـ"السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث".

وقد طُبِعَ كتاب الشيخ القرضاوي في دار الشروق بالقاهرة عدة مرات، وحظي إعجاباً كبيراً وقبولاً واسعاً منذ صدور طبعته الأولى بين أوساط العلماء والباحثين المعنيين بالسنة النبوية، وأُعتبر أحدَ المعالِمِ الهامّةِ للاجتهاد المعاصر في التعامل مع السنة النبوية، وعُدَّ مرجعاً هاماً للمنشغلين بالسنة النبوية. فقد حدّد الشيخ من خلال هذا الكتاب معالم الطريق، وضوابط التعامل مع الكثير من المسائل والقضايا التي لا يستغني عنها أحدٌ من الأساتذة الجامعيين وطلاب العلم سواء، و"يشهد كلُّ من قرأه للمؤلّف بالحظّ الوافر من الفقه العميق، والنظر الدقيق، والدراسة المستوعبة للنصوص، وإدراك بصير

¹ ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: راند بن صيري بي أبي علفة، (الرياض: دار طيبة، ط1، 1427هـ)، ص: 66.

لمقاصد الشريعة، وحقيقة الدين، مع شجاعة أدبية، وقوة نفسية للصدع بالحق؛ ذلك كله مع الإحاطة النادرة بأقوال العلماء وآرائهم وتأويلاتهم وأسباب اختلافهم¹.

بيد أن هذا الكتاب وإن كان مرجعاً مهماً في هذا الموضوع وفريداً فذاً فيه، إلا أنه لا يصلح ليكون كتاباً منهجياً مُقَرَّراً على الطلاب بسبب خلوه عن المنهج المعهود في المقررات الدراسية، الأمر الذي حفز الباحث على تأليف كتاب في هذا الموضوع في أسلوب سهل، وحاول فيه قدر استطاعته أن يستوعب فيها جميع المباحث المهمة المتعلقة بمبادئ وضوابط التعامل مع السنة، التي ينبغي أن يُلمَّ بها طلاب الحديث النبوي، وسَمَّى كتابه بـ"مبادئ التعامل مع السنة النبوية"، ويُدرِّس هذا الكتاب في مرحلة الليسانس في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وكذلك في كلية أصول الدين والدعوة في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور، وقد طُبِع في معهد دراسات الحديث النبوي التابع للكلية الجامعية، وفي دار ابن كثير ببيروت².

3. المبحث الثاني: أهمية تدريس مبادئ التعامل مع السنة في كليات الدراسات الإسلامية:

تعنى بالدراسات الإسلامية عموماً كل الدراسات المتعلقة بالإسلام، والتي تتضمن العلوم الشرعية، وهي: علم التفسير، وعلم الحديث، وأصول الفقه الإسلامي، وعلم التوحيد، وعلم الكلام، وعلوم اللغة العربية، وعلوم أخرى مثل: السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، وغيرها من العلوم الإسلامية الحديثة مثل: الاقتصاد الإسلامي. وتمنح الجامعات شهادات في هذا المجال لمراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

لكنه لا يتم في الدراسات الإسلامية تدريس أحد تلك العلوم المذكورة بأهميات كتبها أو مصادرها الأصيلة سيما في مرحلة الليسانس، إنما يقتصر تدريسها على الكتب الحديثة في كل من تلك العلوم، والتي رُوعي فيها التيسير والتبسيط والتسهيل لتلك العلوم، لذلك قد لا تتعمق دراسة الطلاب في تلك العلوم؛ ولأجل ذلك يصعب عليهم في بعض الأحيان التعامل معها عملياً وتطبيقياً، ولا سيما "علوم الحديث"، لذلك لا بُدَّ من التدريس لهم مادة تُرشدهم إلى فهم السنة النبوية، ويُعرفهم بأهم الضوابط والمبادئ التي تساعد على كيفية التعامل مع السنة.

4. المبحث الثالث: فوائد تدريس هذه المادة في كليات الدراسات الإسلامية:

¹ انظر: محمد سليم العوا، جهود الدكتور يوسف القرضاوي في خدمة السنة، في موقع: "www.qaradawi.net/new/Articles-10160".

² وقد قام بترجمته بالملايوية الدكتور ذو الحلم بن محمد نور، وطبعها معهد دراسات الحديث النبوي بسلانجور في ماليزيا، عام 2015م.

أمّا ما في تدريس مادة "مبادئ التعامل مع السنة" من الفوائد الجمة لطلاب الدراسات الإسلامية؛ فأذكرها بعض أهمّها وأبرزها فيما يأتي من النقاط:

الفائدة الأولى: تعريف السنّة النبوية بأنها منهج شمولي وميسرٌ ووسطٌ:

تعرف هذه المادة بأن الهدي النبوي في السنة النبوية يشمل حياة الإنسان كلّها من الميلاد إلى الوفاة، بحيث تُسبّر معه الهداية النبوية في البيت، وفي السوق، وفي المسجد، وفي الطريق، وفي العمل، وفي العلاقة مع الله، والعلاقة مع النفس، والعلاقة مع الأسرة، والعلاقة مع الآخرين من المسلمين وغير المسلمين، بل مع الإنسان والحيوان والجماد¹.

ويصلح هذا المنهج أن يكون قدوة لجميع أفراد بني آدم على اختلاف صنائعهم ومهنتهم وظروفهم وبيئاتهم في كلّ زمانٍ ومكانٍ، كما يصلح هذا المنهج أن يكون قدوة لهم في كلّ شأنٍ من شؤونهم؛ لأنّه جمع بين الأخلاق العالية، والعادات الحسنة، والعواطف النبيلة المعتدلة.

كما تعرف هذه المادة بأن السنّة منهجٌ ميسرٌ، يبسر كثيراً من شؤون حياة المسلم إذا اهدوا بهدي النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن "اليُسْرُ" من أعظم خصائص سنّة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فلا يوجد فيها ما يُحرّج النَّاسَ في دينهم، أو يُرهِقهم في دنياهم، كما يتمثل ذلك - أي: اليُسْرُ - في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ»²، وكذلك في قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَبَأً وَلَا مُتَعَتَبَأً، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبَسِّرًا»³؛ وذلك لأنّ الله عزّ وجلّ أرسله رحمةً للعالمين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]؛⁴ لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم جاء بالنّبيسر والسّماحة، وشرّع لأُمَّته الرُّخَصَ والتخفيفات في الطّهارة والصّلاة والصّيام والحجّ، ويسر في مظاهر عديدة من العبادات والمعاملات والأخلاق، وغير ذلك من الأمور التي نعلم من خلالها تيسير السنّة على الأمة، كما يتجلّى لنا ذلك كلّ من خلال الأحاديث النبوية التي تشملها كتب هذه المادة.

كذلك تعرف هذه المادة بما تتميز به السنّة النبوية من الوَسْطِيَّة والاعتدال، وأنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يُحبُّهما في كلّ شأنٍ من شؤونهما، وكان - صلى الله عليه وسلم - إذا لمَح من بعض أصحابه جُنوحاً إلى الإفراط والتفريط؛ ردّهم بقوّة إلى الوَسْطِ

1 انظر: يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنّة النبوية؟، (القاهرة: دار الشروق، 5، 2008م)، ص: 26.
2 أخرجه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري في المستدرک علی الصحیحین، (حيدرآباد: دائرة المعارف، ط1، 1341هـ)، (91/1)، برقم (100)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: "هذا حديث صحيح على شرطهما".
3 أخرجه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري في الصحيح، (الرياض: دار السلام، ط1، 1419هـ)، كتاب: الطلاق، باب: بيان أن تخبيره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، برقم: (1478)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.
4 قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: "إنّ النبي صلى الله عليه وسلم جاء بالنّبيسر والسّماحة، وقد كانت الأمم التي قبلنا، في شرانعهم ضيقٌ عليهم، فوسّع الله على هذه الأمة أمورها، وسهّلها". (انظر: ابن كثير أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، (الرياض: دار السلام، ط1، 1414هـ)، 396/2).

والاعتدال، وَحَدَّرَهُمْ مِنْ عَاقِبَةِ الْعُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَلِهَذَا أَنْ كَرَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ سَأَلُوا عَنْ عِبَادَتِهِ فَكَأَنَّهُمْ تَقَالُوهَا، وَلَمْ يَشْبَعْ نَهْمُهُمْ إِلَى التَّعَبُدِ حَتَّى عَزَمَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَصُومَ الدَّهْرَ فَلَا يُفْطِرُ، وَالْآخَرُ أَنْ يَقُومَ اللَّيْلَ فَلَا يَرْقُدُ، وَالثَّالِثُ أَنْ يَعْتَزِلَ النِّسَاءَ فَلَا يَتَزَوَّجُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ بَلَغَتْهُ قَالَتْهُمْ: «أَمَا وَاللَّهِ! لِأَنِّي أَحْسَاكُمْ لِلَّهِ وَأَنْفَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأُرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»¹.

وهذا الذي قاله هؤلاء؛ كان خلافاً للشرع؛ لأنَّ فيه إشفاقاً على النفس وإتباعاً لها؛ ولا يستطيع الإنسان أن يبقى دون الرُقود كُلِّ الدَّهْرِ عاكفاً على الصَّلَاةِ فقط، وكذلك لا يُمكنه أن يبقى صائماً في الصَّيْفِ وَالثِّتَاءِ، لِمَا فِيهِ مِنْ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ لَهُ لَنْ يَقْدِرَ عَلَى تَحْمُلِهَا. وكذلك لا يستطيع الإنسان أن يبقى أعذباً في حياته، لا سِيَّما الشَّابَّ، الَّذِي يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَدَعَ النَّكَاحَ.

لذلك لَمْ يُفَرِّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتِّجَاهَهُ هَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ، فَصَحَّحَ نَظَرَتَهُمْ لِتَحْصِيلِ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتَقْوَاهُ؛ فَبَيَّنَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِالتَّضَلُّعِ مِنْ أَعْمَالٍ، وَالتَّفْرِيطِ فِي أُخْرَى، وَلَكِنَّا نَحْصُلُ بِالْمُوازَنَةِ بَيْنَ جَمِيعِ مَطَالِبِ اللَّهِ.

وهكذا تُعَلِّمُ السُّنَّةُ الْمُسْلِمَ الْوَسْطِيَّةَ وَالْحِكْمَةَ وَالِاسْتِقَامَةَ وَالِاعْتِدَالَ وَالْعَدْلَ. فَالِاقتِصَادُ وَالتَّوَسُّطُ فِي الْعِبَادَةِ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ، بَلْ يَقْتَصِدُ فِي عِبَادَتِهِ، بَلْ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قَصَرَ فَاتَّهَ خَيْرٌ كَثِيرٌ، وَإِنْ شَدَّدَ فَإِنَّهُ سَوْفَ يَكِلُ وَيَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا².

الفائدة الثانية: التعريف بواجب المسلمين نحو السنة:

تتحدث هذه المادة عن بعض أمور مهمة تجاه السنة النبوية مثل: اعتقاد حجيتها، وضرورة اتباعها والتمسك والعمل بها، وأهمية الاحتكام إليها للمسلم في الشريعة، ومدى حاجته في حُسن الفهم للسنة، وما ينبغي له من الأمور في الاستدلال بها مثل الاستيثاق من ثبوت السنة وصحتها، والتجنب عن الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكذلك ما ينبغي للمسلم أن يقوم به لتدارس السنة والسعي إلى نشرها بين الناس³.

الفائدة الثالثة: التعريف بضرورة الوصل بين الفقه والحديث:

¹ أخرجه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح، (الرياض: دار السلام، ط2، 1421هـ)، كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح، برقم: (5063). ومسلم في الصحيح، كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به...، برقم: (1159)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

² انظر: سيد عبد الماجد الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، (بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1438هـ)، ص: 75، 116.

³ انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 119، 132.

السنة النبوية هي المنبع الذي يسقي منها الفقهاء، والمنهل الذي يرتوي منه العلماء، وأنهم إذا اكتفوا فقط بحفظ المتون الفقهية، وآراء المذاهب دون إلمام بعلم الحديث، ودراية منه بأسانيد الحديث التي يستشهدون بها، فيجانبهم الصواب في آرائهم، ولن يصلوا إلى الحق؛ لأن الحق يدور مع الدليل لا مع أقوال الرجال، ولذا لا بُدَّ للفقهاء والعلماء من الرجوع إلى السنة، والاستشهاد بنصوصها الصحيحة. وكذلك يجب عليهم التعمق في علم الحديث، فبعضهم لا يتقنون فنون الحديث، ولا يتعمقون في معرفة علومه، ولا سيما "علم الجرح والتعديل" وما يترتب عليه من توثيق الرواة أو تضعيفهم؛ ونتيجة لذلك نجدهم يسندون أحياناً بأحاديث لا يعرف لها أصل ولا سند، حتى شاع عند بعض علماء الحديث قولهم: "هذا من أحاديث الفقهاء!"¹، وهم يعنون به: أنه ليس له أصل معروف. فهذه المادة تُرشِد الطلاب إلى الوصل بين الفقه والحديث، وإلى سدِّ الفجوة التي بينهما.

الفائدة الرابعة: التعريف بطرق التعامل مع السنة النبوية في مجال الدعوة:

كما لا يستغني الفقهاء والعلماء عن السنة في استشاداتهم بها، كذلك لا غنى عنها للدعاة إلى الله، فهم يحتاجون إليها في وعظهم ونصائحهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم.

فالسنة النبوية من المصادر المهمة في مجال فقه الدعوة إلى الله؛ كذلك فهي من العوامل الأساسية التي تتكوّن منها شخصية الداعي، لذلك ينبغي له أن يتأمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم والبلغية ليتعلم منها الحكمة وفصل الخطاب، وكيف كان كلامه - عليه الصلاة والسلام - قليلاً ومع ذلك يُعزِّز عن معانٍ كبيرة وجامعة. كما أن الداعي سيجد في السنة أساليب النبي صلى الله عليه وسلم الحكيم في الدعوة من خلال أقواله؛ حيث كان - عليه الصلاة والسلام - يستخدم أساليب كثيرةً للخطاب على قدر عقول الناس².

لذلك لا غنى للدعاة عن السنة في دعوته إلى الله، "لما فيها من توجيهاتٍ مشرفة، وحُجج دامغة، وحكم بالغة، وكلم جامعة، ومواعظ مؤثرة، وأمثالٍ مُعبِّرة، وقصص هادئة، وأساليب لطيفة للأمر والنهي، والترغيب والترهيب، والتي تُلِّين القلوب الجامدة، وتُحرِّك العزائم الهامدة، وتنبه العقول الغافلة"³.

وهذه المادة تُرشِد الطلاب إلى أمور مهمة ينبغي للدعاة أن يتزودوا بها، مثل: الاعتناء بقراءة كتب الحديث المجردة عن الأسانيد، وبقراءة كتب الأحاديث المسندة، وبكتب الشروح، وبكتب غريب الحديث، وبالكتب التي تشرح المقاصد الشرعية، وأهم من ذلك كله الاعتناء بالاستدلال بالأحاديث الصحيحة والتجنب عن الأحاديث الضعيفة والموضوعات.

¹ القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية؟، ص: 69، 70.

² انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 213، 223.

³ المرجع السابق، ص: 78.

الفائدة الخامسة: التعريف بطرق التعامل مع الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب:

وبما أن "السنة" كالقرآن الكريم في تحليل الحرام وتحريم الحرام، لذلك لا بُدَّ للطلاب أن يفتقروا على الأحاديث عند العمل أو الاستشهاد بها حتى يعرفوا درجتها من حيث الصحة والحسن والضعف، ولا سيما "الحديث الضعيف" مع أنواعه الكثيرة¹.

وهذه من الفوائد المهمة لدراسة هذه المادة، حيث إنها تعرّف الطلاب بالحديث الضعيف، وتبين لهم حكم الاحتجاج به، وتذكر لهم مذاهب العلماء في العمل بالحديث الضعيف وعدمه، وتنبّههم على مضاير التسامح بالعمل بالحديث الضعيف في الفضائل، وتعلمهم بطريقة رواية أو ذكر الحديث الضعيف إذا احتاجوا إليه، كذلك تعرّف لهم ببعض أهم الكتب المساعدة على معرفة الأحاديث الضعيفة.

الفائدة السادسة: التعريف بأهم المبادئ والضوابط لفهم السنة النبوية:

وهذه أهم وأجل فوائد دراسة هذه المادة، وإن ألمّ الطلاب بتلك المبادئ والضوابط في التعامل مع السنة النبوية والفهم لها، فيحالفهم الصواب والتوفيق في مهامهم العلمية والبحثية والدعوية في مستقبلهم، ومن أهم تلك المبادئ:

المبدأ الأول: الاستيثاق من ثبوت الحديث والتأكد من صحته:

وهذا مبدأ مهم يُنبّه الطلاب على أن يستوثقوا من ثبوت السنة وصحتها، ليحسبوا فهم نصوصها، وكذلك أن يتأكدوا قبل الاحتجاج بالحديث من مناقضته للقرآن، ومخالفته للسنة الثابتة، أو للإجماع، أو لمقتضى العقل السليم، أو للتاريخ الثابت ثبوتاً صحيحاً، أو للحقائق العلمية الثابتة في الكون، أو اشتماله على ركافة اللفظ والمعنى، أو على المبالغات، أو على بدعة من البدع المفسدة، والراوي من الداعين إليها، وغيرها من الأمور التي إن وجدت في الحديث فعليهم أن يتجنبوا عن الاستدلال به².

المبدأ الثاني: فهم الحديث النبوي في ضوء القرآن الكريم:

وليفهم الطلاب الحديث النبوي فهماً صحيحاً، بعيداً عن التّحريف والانتحال وسوء التأويل؛ فعليهم أن يفهموه في ضوء القرآن الكريم، حيث إنّ الحديث يشرح ويوضح ويُفصل أحكام القرآن ولا يمكن أن يخالفه؛ لأنّ القرآن هو الأصل الذي يستند إليه الحديث، وإذا ظهرت في حديث معارضة للقرآن فلا بُدَّ فيه من أحد أمرين: أولهما: أن يكون الحديث غير ثابت، يعني أن يكون موضوعاً. وثانيهما: أن نكون قد فهمناه خطأ؛ لأنّ في الأحاديث الصحيحة لا يوجد ما يعارض القرآن البتة، وإذا ظنَّ بعض الناس وجود ذلك، فلا بُدَّ أن يكون الحديث غير صحيح، أو يكون التعارض وهمياً لا حقيقياً³.

¹ انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 227، 238.

² انظر: المرجع السابق، ص: 141، 149.

³ انظر: القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص: 113.

فالحديث لا يمكن فهمه إلا في ضوء القرآن الكريم، كما يتضح ذلك من هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «خَلَقَ اللهُ عَرْ وَجَلَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبَتَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ»¹

فهذا الحديث عارض صريح القرآن في سبع آيات من آياته، منها قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكُمْ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ↑ [الأعراف: 54]، فأخبر الله سبحانه تعالى في هذه الآية وغيرها: أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام. وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام². ولهذا تكلم الإمام البخاري³ وغير واحد من أئمة الحديث وحفاظه في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب الأحبار، ليس مرفوعاً⁴.

المبدأ الثالث: عرض الحديث على الأحاديث الأخرى في موضوعه:

إن الأحاديث النبوية تشرخ وتوضح بعضها بعضاً، فما ورد غير مُفصّلٍ من أحكام في أحاديث مُعَيَّنَةٍ؛ تأتي أحاديث أخرى وتُفصّلُ الحُكْمَ وتُوضّحُه. وما ورد مُطلقاً؛ تأتي أحاديث أخرى وتُقيّدُه. وما ورد منها عامّة؛ تأتي أحاديث غيرها وتُخصّصُه. لذلك لا بدّ من جمع الأحاديث الواردة في ذات الموضوع لمعرفة المُطلق منها من المُقيّد، والعامّ منها من الخاصّ، في ضوء مجموع النصوص للوصول للمعنى الصّحيح المراد؛ فلأنّ فهم الحديث بمعزلٍ عن الأحاديث الأخرى الواردة في الموضوع الواحد قد يكون سبباً للوقوع في الخطأ في فهمه.

ومن الأمثلة في هذا الباب ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ...»⁵، فهذا الحديث ردّته السيدة عائشة - رضي الله عنها - بحديث صحيح معمول به، وهو فيما رواه عنها عروة بن الرُّبَيْرِ رضي الله عنه أنّ عائشة - رضي الله عنها - قالت: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، كَاعْتِرَاضِ الْجِنَازَةِ"⁶.

¹ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: ابتداء الخلق، برقم (2789).
² ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط1، 1390هـ، 1970م)، ص: 84، 85.
³ في كتابه "التاريخ الكبير"، (تحقيق: هاشم الندوي، بيروت: دار الفكر، ط1، د. ت)، انظر: (1/ 413).
⁴ انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 153، 157.
⁵ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، برقم (511).
⁶ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، برقم (512).

وغير هذا الأثر، فإنَّ هناك العديدَ من الأحاديث والآثار التي تُفيد أنه لا يقطع الصَّلَاةَ شيءٌ، وهذا هو الذي أخذ به الجمهورُ من العلماء، ورَجَّحوه¹.

ويتبيَّن لنا من خلال ما سبق: أنه لا ينبغي للمسلم أن يأخذ السنَّةَ من حديثٍ واحدٍ، دون أن يضمَّ إليه ما وردَ في موضوعه ممَّا يؤيِّده أو يعارضه، أو يوضِّح إجماله، أو يخصِّص عمومه، أو يقيد إطلاقه؛ بل يجب عليه أن يضمَّ مثل ذلك الحديث إلى أحاديث صحيحةٍ واردةٍ في مثل موضوعه، ثم يعمل به، حتى يتمكن من فهم الحديث واستنباط الأحكام منه على الوجه الأصح².

المبدأ الرابع: الجمع أو الترجيح بين الأحاديث المتعارضة:

والأصل في نصوص الأحاديث النبوية الصحيحة: أن لا تتعارض³، فإذا افترض وجودُ تعارضٍ فيها فإنما هو في ظاهر الأمر، لا في الحقيقة والواقع. فإذا كان التعارضُ في ظاهر الأمر؛ فيزال بالجمع والتوفيق بين النصين بحيث يعمل بكلٍ منهما⁴. أمَّا في حالة تعذر الجمع بين الأحاديث فيحسن اللجوءُ إلى البحث والنظر في الناسخ والمنسوخ منها، أو إلى الترجيح بين الأحاديث المتعارضة⁵.

ومن الأمثلة في هذا الباب ما رواه سمرةُ بن جندبٍ رضي الله عنه أن النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «إذا أتى أحدكم على ماشيةٍ، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليخْتَلِبْ وليشرب، وإن لم يكن فيها أحدٌ فليصوت ثلاثاً، فإن أجابه أحدٌ فليستأذنه، فإن لم يجبه أحدٌ فليخْتَلِبْ وليشرب، ولا يحمل»⁶.

وقد ردَّ بعض العلماء هذا الحديث لكونه معارضاً للحديث المتفق عليه عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «لا يحلُّن أحدٌ ماشيةً امرئٍ بغير إذنه، أوجب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر جزائته، فينقل طعمه؟ فإنما تخزن لهم ضرؤغ مواشيهم أطعماتهم، فلا يحلُّن أحدٌ ماشيةً أحدٍ إلا بإذنه»⁷.

¹ انظر: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي دمشقي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: خليل مأمون شيخنا، (بيروت: دار المعرفة، ط15، 1429هـ)، (450/4، 451).

² انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 163، 168.

³ إذا تعارض الحديثان المقبولان في المعنى ظاهراً؛ يُسمى في مصطلح المحدِّثين: "مختلف الحديث".

⁴ انظر: القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص: 123.

⁵ انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 171، 176.

⁶ أخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذي في الجامع، (الرياض: دار السلام، ط1، 1420هـ)، أبواب: البيوع، باب: ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب، برقم: (1296)، وقال: "حسن غريب صحيح".

⁷ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: في اللقطة، باب: لا تحلب ماشية أحد بغير إذن، برقم: (2435)، ومسلم في الصحيح، كتاب: اللقطة، باب: تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها، برقم: (1726).

لكن بعض العلماء ذهبوا إلى الجمع بين هذين الحديثين، فحملوا الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه، والنهي على ما إذا لم يعلم. كما ذهب بعضهم إلى تخصيص الإذن بابن السبيل دون غيره، أو بالمضطر، أو بحال المجاعة^{1،2}.

المبدأ الخامس: فهم الحديث في ضوء الظروف والأسباب التي ورد:

كما أن أسباب نزول القرآن الكريم مطلوبة لمن يفهمه أو يفسره، فإن أسباب ورود الحديث أشد طلباً لدارس السنة النبوية؛ ذلك أن الأحاديث تُعالج كثيراً من المشكلات الموضوعية والجزئية والآنية، وفيها من الخصوص والتفاصيل ما ليس في القرآن الكريم الذي هو بطبيعته جامع، "ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمورٌ كليات؛ لأن الشريعة تمتّ بتمام نزوله"³، فالقرآن محتاجٌ إلى كثيرٍ من البيان والتفسير، فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هي بيانٌ وتفسيرٌ له⁴.

لذلك معرفة أسباب ورود الحديث لا بدّ منها قبل استدلاله به؛ ليكون فهم نصوصه في ضوء الظروف والأسباب التي ورد فيها، فلأن الكثير من الأحاديث قد وردت في السنة النبوية حلاً لمشكلة قائمة ومترتبة بظروف كانت موجودة في حياة الناس في العهد النبوي، واليوم قد تغيرت تلك الظروف مع تغير الزمان، أو انتهت مع مضي الوقت، لذلك ينبغي للطلاب أن يفهموا تلك الأحاديث في ضوء تلك الظروف لا على واقع اليوم.

ومن الأمثلة في هذا الباب ما رواه جرير بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أنا بريء من كل مسلمٍ يُقيم بين أظهر المشركين، لا تراءى ناراهما»⁵.

وظاهر هذا الحديث يؤهم: أنه لا يجوز للمسلم الإقامة في بلاد المشركين!، ولكننا إذا بحثنا عن سبب وروده؛ عرفنا أنه قيل في وجوب الهجرة من أرض المشركين (أي: مكة) إلى المدينة المنورة لئلا تنصره النبي صلى الله عليه وسلم الذي هاجر إليها، كما يدل عليه سبب ورود هذا الحديث، فيما رواه أبو داود بسنده عن قيس عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى قبيلة خنعم، فاعتصم ناسٌ منهم بالسجود، فأسرع فيهم القتل. قال: فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر

¹ انظر: ابن حجر أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (القاهرة: المكتبة السلفية، ط1، د. ت)، (89/5).

² انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 171، 176.

³ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، (بيروت: دار المعرفة، ط4، 1999م)، (331/3).

⁴ انظر: الشاطبي، الموافقات، (331/3).

⁵ أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في السنن، (الرياض: دار السلام، ط1، 1420هـ)، كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، برقم: (2645)، والترمذي في الجامع، أبواب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، برقم: (1604)، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح.

لهم بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَأَى نَارَاهُمَا». يَعْنِي: لَا تَظْهَرُ سِمَةٌ لِإِسْلَامِهِ، أَوْ سِمَةٌ لَكُفْرِهِ، حَتَّى يُتَعَامَلَ مَعَهُ حَسْبِهَا.

فالحديث ليس حُكْمًا عَامًّا لِلْجَمِيعِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَإِنَّمَا يَتَّحَدَّثُ عَنْ رِجَالٍ مَخْصُوصِينَ فِي زَمَنِ النَّبُوَّةِ الَّذِي كَانَتْ الْهَجْرَةُ فِيهِ فَرَضًا مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ حَالَةُ حَرْبٍ، وَالْمَنْعُ كَانَ مُرْتَبِطًا بِظُرُوفٍ. أَمَّا الْيَوْمُ فَقَدْ تَغَيَّرَتْ تِلْكَ الظُّرُوفُ أَوْ انْتَهَتْ؛ لِذَا انْتَهَى الْمَنْعُ أَيْضًا، فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَى وَاقِعِ عَصْرِنَا حُكْمُ هَذَا الْحَدِيثِ¹. فَإِذَا لَا مَانِعَ مِنَ السَّفَرِ الْبَيْتَةِ إِلَى بِلَادِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِقَامَةِ فِيهَا إِذَا أَمِنَ الْمُسْلِمُ عَلَى دِينِهِ وَنَفْسِهِ وَمَالِهِ².

المبدأ السادس: فهم الحديث في ضوء سياقه وملابساته المكانية والزمانية:

لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فَهْمُ نِصُوصِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي ضَوْءِ سِيَاقِهَا وَمَلَابَسَاتِهَا الْمَكَانِيَّةِ وَالزَّمَانِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَا، وَهَذَا مَبْدَأٌ مَهْمٌ فِي ذَلِكَ، فَمَنْ أَهْمَلَهُ غَلَطَ فِي نَظَرِهِ أَوْ غَالَطَ فِي مَنَاطِرَاتِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُرْبِطَ اللَّفْظَ بِسِيَاقِهِ، وَلَا يَقْطَعُ عَمَّا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ مِنْ أَعْظَمِ الْقِرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى مَرَادِ الْمُتَكَلِّمِ.

فالحديث لا يمكن أن يفهم فهماً سليماً دقيقاً إلا إذا عُرِفَتْ الْمَلَابَسَاتُ الْمَكَانِيَّةُ وَالزَّمَانِيَّةُ الَّتِي سَبَقَ فِيهَا نَصٌّ، وَجَاءَ بَيَانًا لَهَا وَعِلَاجًا لظُرُوفِهَا، حَتَّى يَتَّحَدَّدَ الْمَرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ بِدَقَّةٍ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِشَطْحَاتِ الظُّنُونِ، أَوْ الْجَرِيِّ وَرَاءَ ظَاهِرٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ؛ ذَلِكَ أَنَّ النَّازِلَ الْمُتَعَمِّقَ فِي الْأَحَادِيثِ يَجِدُ أَنَّ مِنَ الْحَدِيثِ مَا بُنِيَ عَلَى رِعَايَةِ ظُرُوفِ مَكَانِيَّةٍ أَوْ زَمَانِيَّةٍ خَاصَّةً، لِيَحَقِّقَ مَصْلَحَةً مَعْتَبَرَةً، أَوْ يَدْرَأَ مَفْسَدَةً مَعْيَنَةً، أَوْ يُعَالِجَ مَشْكَلَةً قَائِمَةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، مَفْهُومَةٌ مِنَ الْوَاقِعِ الَّذِي سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا بُدَّ إِذْنًا مِنْ مَرَاعَاةِ طَبِيعَةِ الْأَلْفَافِ الْوَارِدَةِ بِالنِّصُوصِ، وَدَلَالَتِهَا الْمَفَاهِيمِيَّةِ فِي الْمَكَانِ أَوْ الزَّمَانِ الَّذِي وَرَدَتْ بِهِ، وَهَذَا مِمَّا يُسَاعِدُ الدَّارِسَ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي حُسْنِ فَهْمِهِ لِنِصُوصِهَا، ثُمَّ تَنْزِيلِهَا الْمُنْزَلِ الْمُنَاسِبِ فِي الْوَاقِعِ³.

ومن الأمثلة في هذا الباب ما رواه أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطُ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ،

¹ انظر: القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية؟، ص: 147، ومحمد أبو الليث الخيرانادي، توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر، (بحث منشور في مجلة "الحديث" المحكمة الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي بسلانجور في ماليزيا، العدد الأول، السنة الأولى، شعبان 1432هـ)، ص: 46، 47.

² انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 177، 181.

³ انظر: حسن سالم الدوسي، الضوابط المنهجية للاستدلال بالأحاديث النبوية، (بحث منشور في مجلة "الشريعة والدراسات الإسلامية"، الصادرة عن كلية الشريعة في جامعة الكويت، المجلد الأول، العدد 17، عام 2002م)، ص: 156، والقرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص: 145، 146.

شَرَّفُوا أَوْ عَرَّبُوا»¹. يُفَهَمُ مِنْ سِيَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ حُكْمَهُ عَامٌّ لِأَهْلِ الْأَرْضِ جَمِيعاً، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ خَاصٌّ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهَا، أَمَّا الَّذِي يَقَعُ فِي الشَّرْقِ مِنَ الْقِبْلَةِ، أَوْ فِي غَرْبِهَا؛ فَيَكُونُ لَهُ حُكْمٌ آخَرٌ².

المبدأ السابع: فهم الحديث في ضوء مقاصد الشريعة:

وَفَهْمُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي ضَوْءِ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ ضَرْبٌ جَدِّاءٌ، وَتَكْمُنُ أَهْمِيَّتُهَا - كَمَا قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ ابْنُ عَاشُورٍ (ت1393هـ) - فِي أَنَّنا لَوْ أَطَّلَعْنَا عَلَى مَقْصَدِ الْحُكْمِ، وَقَبْلَانَا بِرَحَابَةِ الصَّدْرِ، وَنَبَذْنَا التَّعَصُّبَ لِلرَّأْيِ، أَوْ لِقَوْلِ إِمَامٍ، وَشَرَحْنَا الْحَدِيثَ فِي ضَوْءِ ذَلِكَ؛ لَقَدَّمْنَا نَبْرَاساً لِلْمُتَفَقِّهِينَ فِي الدِّينِ، وَمَرَجِعاً بَيْنَهُمْ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْأَنْظَارِ، وَتَبَدُّلِ الْأَعْيَانِ، وَتَوَسُّلاً إِلَى إِقْلَالِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَمِنَاحِ خَرَكِيَّاتِ الْأَعْمَالِ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْأَقْوَامِ، وَحِصْناً مَنِيَعاً لَهَا مِنْ كُلِّ تَهْمٍ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ³.

وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تُعْرَضُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»⁴.

وَزَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ يُؤْهِمُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرِيدُ حَصْرَ الْإِمَامَةِ الْعُظْمَى فِي قَبِيلَتِهِ قُرَيْشٍ وَحَدَهَا، بِحَيْثُ لَا تَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى الْأَبَدِ، لَكِنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ، مَا قَالَهُ فِي تَأْوِيلِهِ الْعَلَمَةُ الْمُؤَرِّخُ ابْنُ خَلْدُونٍ (ت808هـ): أَنَّ تَخْصِيصَ الْإِمَامَةِ بِقُرَيْشٍ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاعَى فِي هَذَا التَّوْجِيهِ مَا كَانَ لِقُرَيْشٍ فِي عَصْرِهِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي عَلَيْهِمَا تَقُومُ الْخِلاَفَةُ أَوْ الْمُلْكُ⁵.

فَأَرْجَعَ ابْنُ خَلْدُونٍ اشْتِرَاطَ الْقُرَشِيَّةِ إِلَى الْكِفَاءَةِ الْمَتَوَاتِرَةِ فِي قُرَيْشٍ لِدْفَعِ التَّنَازُعِ وَجَمْعِ الْكَلِمَةِ، فَإِذَا تَوَفَّرَتْ تِلْكَ الْكِفَاءَةُ فِي غَيْرِ الْقُرَشِيِّ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ أَوْ الْإِمَارَةِ مِنَ الْقُرَشِيِّ الَّذِي يَفْقَدُهَا، فَعَلَى هَذَا أَصْبَحَ مَعْنَى الْحَدِيثِ: "الْأَيْمَةُ مِنَ الْأَكْفَاءِ"^{6,7}.

المبدأ الثامن: فهم الحديث في ضوء بُعْده الدلالي اللغوي والشرعي والعرفي:

¹ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الوضوء، باب: لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، برقم (144).
² انظر: محمد أبو الليث الخير آبادي، البعد الزمني والمكاني في السنة والتعامل معهما: تأصيل وتطبيق، (بحث منشور في مجلة "الحديث" المحكمة الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي بسلانجور في ماليزيا، العدد الأول، السنة الثالثة، العدد الخامس، عام 1434هـ).
³ انظر: محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، (عمان: دار النفائس، ط2، 1421هـ)، ص: 5.
⁴ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، تحقيق: شعيب الأرنؤاط وآخرين، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1411هـ)، (421/4)، برقم: (19792)، وهو حديث صحيح.
⁵ انظر: ابن خلدون ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، (تونس: الدار التونسية، ط1، 1376م)، ص: 107.
⁶ انظر: أبو الليث الخير آبادي، توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر، ص: 40.
⁷ انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 187، 189.

لما كان الحديث النبوي نصوصاً بألفاظٍ عربيةٍ، مُعَبَّرًا بها عن مَعَانٍ في شَعَبِ الحياة المختلفة من: العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، والآداب؛ يلزم على كلِّ دارسٍ للسُّنَّةِ النبوية أن يَعْرِفَ مدلولاتِ تلك الألفاظ، حسب قواعد اللغة العربية، وإيحاءاتها الدِّلالية اللُّغوية والشَّرعية والعُرْفِيَّة، وما طَرَأَ عليها من تَغْيِيرٍ أو تَطَوُّرٍ فيما بعد¹.

لذا يجب على الطلاب أن يُحاولوا جهودهم ليعرفوا ما إذا كان لألفاظ الحديث دلالةٌ خاصَّةٌ في عصرٍ، ثم تَغَيَّرَتْ أو تَطَوَّرَتْ دلالتها في عصرٍ آخر مع تَطَوُّرِ الزَّمان، أو تَبَدُّلِ المكان، كَيْلاً يَقَعُ في الغلط، وسوء الفهم غير المقصود.

ومن الأمثلة في هذا الباب ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ، فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ»².

وهنا يجب الانتباه إلى معنى "النَّعْي" في هذا الحديث، الذي يُراد به: الاستعراض للمآثر والمفاخر، وتَنْزِيهاً بالأفراد والأسر، وإحياءً للعصبيَّة. فالنَّهْيُ الْمُنْهِيُّ عنه في هذا الحديث ما كان خاصاً بهذا المعنى، و الذي كان معروفاً في الجاهليَّة.

أمَّا حملُ هذا الحديث على معنى "الإخبار" ثم النَّهْيُ عنه فهو غَطُّ، بل الإخبار بالموت أمرٌ لا بُدَّ منه، وهو ما تَقْتَضِيهِ طبيعةُ المُعاشرةِ والمُجْتَمَعِ؛ لِيَجْتَمِعَ النَّاسُ من الأقارب والأصدقاء والآخرين من أهل القرية والأجوار، فيَشْتَرِكُوا في تجهيز الميِّتِ وتكفينه ودفنه، وليُشارِكُوا أهله أحزانهم. وقد تَبَيَّنَ أَنَّ الصحابة رضي الله عنه كانوا يُخْبِرُونَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوفاة أهلهم، وَيَلْتَمِسُونَ منه الصَّلَاةَ على مَيِّتِهِمْ طلباً للمغفرة من الله سبحانه وتعالى، والشَّفاعة له إليه^{3,4}.

المبدأ التاسع: فهمُ الحديث بالتفريق بين الحقيقة والمجاز: "العربية" أوحد لغات العالم، التي للمجاز فيها نصيبٌ موفورٌ، والعربُ كثيراً ما تَسْتَعْمِلُهُ، وتَعُدُّهُ من مفاخر كلامها؛ فإنه دليلُ الفصاحة، ورأسُ البلاغة، وبه بانَّتْ لُغَتُهَا عن سائر اللغات.

وإنَّ رسولنا محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبلَغُ مَنْ نَطَقَ بالعربية، وكلامه تَنْزِيلٌ من التَّنْزِيلِ، فلا عَجَبَ أن يكون في أحاديثه الكثيرُ من المَجَازاتِ المُعَبَّرَةِ عن المقصود بأرْوَعِ صُورَةٍ.

¹ المرجع السابق، ص: 50.

² أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية النعي، برقم: (984)، وقال: "حديث حسن غريب".

³ انظر: ابن حجر، فتح الباري، كتاب: الجنائز، باب: الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه: (117-116/3)، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1400هـ)، (100/2).

⁴ انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 191، 193.

وَتُوجَدُ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي قَدْ يُشَكِّلُ فَهْمُهَا عَلَى النَّاسِ بِسَبَبِ قِلَّةِ مَعْرِفَتِهِمُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَيُخْشَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَأَوَّلُوهَا دُونَ التَّمْيِيزِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، ثُمَّ يَتَّخِذُونَ مِنْ مَعَانِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْأَصْلِيَّةِ تَكَاةً لِلسُّخْرِيَّةِ مِنَ الْمَفَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

لِذَلِكَ يَنْبَغِي لِلطَّلَابِ أَنْ يَفْهَمُوا نِصُوصَ الْحَدِيثِ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ لِيَتَّضِحَ لَهُمُ الْمُرَادُ الصَّحِيحُ بِهَا. وَالْأَمْثَلُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ، وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «سَيِّحَانٌ، وَجِيحَانٌ، وَالْفُرَاتُ، وَالنَّيْلُ، كُلُّهَا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ»¹.

وَقَدْ يَرَى بَعْضُ مَنْ يَقْرَأُ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْوَاقِعِ، إِذْ إِنَّ مَنَابِعَ هَذِهِ الْأَنْهَارِ نَابِعَةٌ مِنَ الْأَرْضِ وَلَيْسَتْ مِنَ الْجَنَّةِ؟! فَنَقُولُ: إِنَّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي وَصْفِ هَذِهِ الْأَنْهَارِ هُوَ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ، وَإِنْ إِضَافَتَهَا إِلَى الْجَنَّةِ لِبَرَكَتِهَا، وَلِعُدُوبَةِ مَايُهَا، وَلِكثَرَةِ مَنَافِعِهَا².

وَمِثْلُ ذَلِكَ: قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَحَابِيٍّ أَرَادَ أَنْ يُبَايِعَهُ عَلَى الْجِهَادِ وَقَدْ تَرَكَ أُمَّهُ وَرَاءَهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى مَنْ يَرْعَاهَا، فَقَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الزَّمَمَا؛ فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رِجْلِهَا»³. فَكُلُّ مَنْ لَهُ مُسْكَةٌ مِنْ عَقْلٍ يَعْلَمُ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْجَنَّةِ لَيْسَتْ عِنْدَ رِجْلِ الْأُمِّ، فَيَفْهَمُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ بَرَّ الْأُمِّ وَرِعَايَتَهَا مِنْ أَوْسَعِ الْأَبْوَابِ الْمُؤَدِّيَّةِ إِلَى جَنَّاتِ النِّعَمِ، أَوْ أَنَّ لُزُومَ طَاعَتِهَا وَبِرِّهَا سَبَبٌ قَرِيبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنِيرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»⁴، وَمَعْنَى كَوْنِ تِلْكَ الرَّوْضَةِ مِنَ الْجَنَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِفَضْلِهَا، وَأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا تُؤَدِّي إِلَى الْجَنَّةِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهَا قِطْعَةٌ حَقِيقِيَّةٌ مِنْهَا.

وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي استُخدم فيها المجاز، فلا بُدَّ لفهما من التفريق بين الحقيقة والمجاز⁵.

هذه تسعة مبادئ مهمة في فهم السنة النبوية على الوجه الأصح، التي تشكّل منهجاً أصولياً تُستنبط بواسطته الأحكام من النصوص، سواء أكانت من السنة النبوية أو القرآن

¹ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الجنة ونعيمها، باب: ما في الدنيا من أنهار الجنة، برقم: (2839).

² انظر: ابن حزم أبو محمد علي بن محمد الظاهر القرطبي، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الفكر، ط1، دبت)، (230/7-231).

³ أخرجه الإمام أحمد في المسند، (229/24)، برقم: (15538)، وهو حديث حسن.

⁴ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الحج، باب: فضل ما بين قبره صلى الله وسلم ومنبره...، برقم (1390)، عن عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه.

⁵ انظر: الغوري، مبادئ التعامل مع السنة النبوية، ص: 197، 201.

الكريم، فعلى الطلاب أن يلتزموا بها، حتى لا ينشأ عندهم الزلل في مستقبلهم العلمي في اجتهاداتهم للقضايا المعاصرة.

5. خاتمة البحث:

وهذا ما تيسر للباحث من تعريف مادة "مبادئ التعامل مع السنة النبوية" المقررة في بعض كليات الشريعة وأصول الدين والدراسات الإسلامية في الجامعات الماليزية، وقد توصل من خلال إعداد هذا البحث إلى نتائج وهي كالاتي:

(1) أن صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أعقدق بها - سبحانه وتعالى - على عباده، وهو ضروري جداً في فهم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديثه الشريفة وسنن المطهرة، وبه يتمكن المكلف من العمل وفق ما قصده الشارع الحكيم.

(2) أن أول من ألف كتاباً في تعريف الضوابط والمبادئ للتعامل مع السنة النبوية هو الدكتور يوسف القرضاوي، ثم تلاه الآخرون، وألّفوا في هذا الموضوع كتباً في أسلوب ميسر يلائم مستوى الطلاب في كليات الشريعة وأصول الدين والدراسات الإسلامية.

(3) أن لهذه المادة أهمية كبيرة، وفوائد جلية، في تقريب الطلاب من السنة النبوية، وترغيبهم في العمل والتمسك بها، وإعانتهم على حسن فهمها والتعامل معها تعاملًا صحيحاً، فقهياً وعملاً وسلوكياً.

(4) أن من أهم المبادئ والضوابط التي تعرّف هذه المادة الطلاب فهي: التحقق من ثبوت الحديث والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل الاستدلال به. وجمع ألفاظ ما صحّ من الحديث الواحد ورواياته وطرقه للوصول لفهم متكامل وشامل وصحيح. وجمع أحاديث الموضوع الواحد لمعرفة الحكم السليم من خلال معرفة الناسخ والمنسوخ والعام والخاص. وفهم الحديث في ضوء الآيات القرآنية لكونهما من مشكاة واحدة. وفهم الحديث في ضوء أسباب وروده، وكذلك فهمه في ضوء مقاصد الشريعة مما يجيب الطلاب الوهم والخلل. ومراعاة فقه اللغة وأساليبها في فهم السنة النبوية. وفهم الحديث بالتفريق بين الحقيقة والمجاز ليعرفوا المعنى الصحيح لمقصود الأحاديث.

وهذا ما توصلت إليه من النتائج من خلال هذا البحث، وأسأل الله تعالى أن يكتب له القبول عنده، والحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وصلاته وسلامه الأكملان على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

6. المصادر والمراجع:

- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. القاهرة: المكتبة السلفية. ط1. د. ت.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن محمد الظاهر القرطبي. المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر. ط1. د. ت.
- ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون. تونس: الدار التونسية. ط1. 1989م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي. مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. عمان: دار النفائس. ط2. 1421هـ.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي. أعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: رائد بن صبري بي أبي علفة. الرياض: دار طيبة. ط1. 1427هـ.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي. المنار المنيف في الصحيح والضعيف. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط1. 1390هـ.
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي. تفسير القرآن العظيم. تحقيق: عبد القادر الأرناؤط. الرياض: دار السلام. ط1. 1414هـ.
- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني السنن. الرياض: دار السلام. ط1. 1420هـ.
- أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني البغدادي. المسند. تحقيق: شعيب الأرناؤط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. 1411هـ.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. التاريخ الكبير. تحقيق: هاشم الندوي. بيروت: دار الفكر. ط1. د. ت.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. الصحيح. الرياض: دار السلام. ط2. 1421هـ.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي. الجامع. الرياض: دار السلام. ط1. 1420هـ.
- الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. المستدرک علی الصحیحین. حیدرآباد: دائرة المعارف. ط1. 1341هـ.
- الخيرآبادي، محمد أبو الليث. البعد الزماني والمكاني في السنة والتعامل معهما: تأصيل وتطبيق. بحث منشور في مجلة "الحديث" المحكمة الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي بسلانجور في ماليزيا. العدد الأول. السنة الثالثة. العدد الخامس. عام 1434هـ.
- الخيرآبادي، محمد أبو الليث. توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر. بحث منشور في مجلة "الحديث" المحكمة الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي بسلانجور في ماليزيا. العدد الأول. السنة الأولى. شعبان 1432هـ.

- الدوسي، حسن سالم. الضوابط المنهجية للاستدلال بالأحاديث النبوية. بحث منشور في مجلة "الشريعة والدراسات الإسلامية". الصادرة عن كلية الشريعة في جامعة الكويت. المجلد الأول. العدد 17. عام 2002م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. الموافقات. تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة. ط4.
- الصنعاني، الأمير محمد بن إسماعيل اليماني. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط2. 1400هـ.
- العواء، محمد سليم. جهود الدكتور يوسف القرضاوي في خدمة السنة. "www.qaradawi.net/new/Articles-10160"
- الغوري، سيد عبد الماجد. مبادئ التعامل مع السنة النبوية. بيروت: دار ابن كثير. ط1. 1438هـ.
- القرضاوي، يوسف. كيف نتعامل مع السنة النبوية؟. القاهرة: دار الشروق. ط5. 2008م.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. الصحيح. الرياض: دار السلام. ط1. 1419هـ.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. تحقيق: خليل مأمون شيخا. بيروت: دار المعرفة. ط15. 1429هـ.